القايم بنفسه الذي لا فاعل له فان عنيت الاول لم يمتنع ان يكون
كل من الصفات والذات واجب الوجود بهذا التفسير ولم يدل
على امتناع تعدد الواجب بهذا التفسير دليل كما لم يدل على امتناع
تعدد القديم بهذا التفسير دليل وانما دل الدليل على انه لا اله الا الله
وان رب العالمين واحد لا شريك له وهو التوحيد الذي
دل عليه الشرع والعقل فاما نفي الصفات وتسميته ذلك توحيدا
فهو مخالف للشرع والعقل وان اراد بواجب الوجود القايم
بنفسه الذي لا فاعل له كانت الذات واجبة الوجود وهي بالصفة
واجبة الوجود ولم تكن الصفة وحدها واجبة الوجود
وان اريد بحاجة كل من الصفة والموصوف الى الاخر التلازم
اختير اثبات ذلك ولم يلزم من ذلك كون احدهما معلولا
الآخر فان المتضايفين متلازمان وليس احدهما معلولا للآخر
وان اريد بذلك كون احدهما فاعلا اختير نفي الحاجة بهذا
التفسير وهو القسم الاول وهو انه ليس احدهما محتاجا
الى الآخر وان اريد احدهما محل للآخر اختير جواب الغزالي
وهو ان الصفة محتاجة الى الذات من غير عكس وعلى هذا
فقول القايل ان احدهما معلول للآخر ان اراد به ان احدهما
فاعل للآخر فهو باطل فانه لا يجب من قيام الصفة بالموصوف
ان يكون الموصوف فاعلا للصفة بل الامر بالعكس فان
المفعول يمتنع ان يكون من باب الصفات اللازمة للموصوف

وان اريد بذلك

وان اريد بذلك ان يكون احدهما قابلا للاخر فلا امتناع في
ذلك وان قيل ان المحل علة للحال واعلم ان هذه الحجة
وامثالها انما نشأت الشبهة فيها من جهة ان الفاظها مجملة
فلفظ العلة يراد به العلة الفاعلة والعلة القابلة ولفظ
الحاجة الى الغير يراد به الملازم للغير ويراد به حاجة المشروط
الى شروطه ويراد به حاجة المفعول الى فاعله واذا عرف
هذا فالصفات اللازمة مع الذات متلازمة وليس احدهما
فاعلا للاخر بل الذات محل للصفات وليس الواحد منهما
علة فاعلة بل الموصوف قابل للصفات وهذا لا امتناع فيه
بل هو الذي يدل عليه صريح المعقول وصحيح المنقول لكن
الغزالي لم يجب الا بجواب واحد ومضمون كلامهم انهم في
جميع كلامهم في نفي الصفات ينتهي امرهم الى ان هذا
تركيب والمركب مفتقر الى جزيه والمفتقر الى غيره لا يكون
واجبا بنفسه لانه محتاج فقال لهم ابو حامد نحن نختار
ان يقال الذات في قوامها غير محتاجة الى الصفات والصفات
محتاجة الى الموصوف كما في حقنا فيقول لكم ان المحتاج الى
غيره لا يكون واجب الوجود فيقال ان اردتم بواجب
الوجود انه ليس له علة فاعلة فلم قلتم ذلك ولما استحال
ان يقال كان ذات واجب الوجود قديم لا فاعل له ولم تكن
صفته قديمة معه ولا فاعل لها وان اردتم بواجب الوجود
ان لا يكون له علة قابلة فهو ليس بواجب الوجود على هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)